



الفاشية بثوب جديد: كيف تُصدّر إسرائيل نموذجها القمعي لترامب وأوروبا في معركتهم ضد الحريات؟

ترجمة
طاهرة عامر

إعداد
جوناثان كوك





الفاشية بثوب جديد: كيف تُصدّر إسرائيل نموذجها القمعي لتزامب وأوروبا فيه معركتهم ضد الحريات؟

٢

"تُغلّف حملة القمع الشاملة ضد الخطاب السياسي بذرائع مكافحة معاداة السامية"

دونالد ترامب^١

لم يُستأصل فيروس الفاشية فعليًا من الغرب عقب اندحاره الظاهري في الحرب العالمية الثانية، بل ظلّ كامنًا في ثنايا الواقع. واليوم، تظهر بوادر عودته بوضوح في الولايات المتحدة وفي مناطق واسعة من أوروبا، حيث تتصاعد تلك الأيديولوجية وتطفو على السطح. وهي الأيديولوجية القائمة على تراتبية عنصرية لقيمة الإنسان؛ أي من يُمنح الحقوق ومن يُحرّم منها.

يتصاعد الخوف وانعدام الثقة بالأجانب، ويُنظر إلى المهاجرين كخطر داخلي يُهدد الغرب، إذ يُنظر إليهم -في التصوّر السائد- كأضداد حضاريين وثقافيين لمن يُعدّون ممثلي "المدنية المتفوقة". أما في الولايات المتحدة، فقد شهدت البلاد إخفاء شخص حاصل على إقامة دائمة -ويبدو أنه الأول ضمن سلسلة قادمة- داخل نظام السجون الأمريكي، وهو ينتظر الترحيل.

أما الخطاب السياسي المعارض لحكومات الغرب وجرائمها، فيوصم ويُقمع عبر قوانين قديمة وأخرى مُستحدثة. وقد خضعت مؤسسات أكاديمية موصوفة بالليبرالية للتهديدات القانونية والعقوبات المالية، بينما لا يُتوقع من الأنظمة القضائية أن تُشكل رادعًا يُعتد به في مواجهة سطوة السلطة التنفيذية.

يمضي الغرب بخطى رسمية نحو مسار سياسي جديد، ويعلم الجميع إلى أي مصير قد يفضي، بالنظر إلى ما يحفل به التاريخ القريب من دروس لا تزال حاضرة في الذاكرة.

اليوم، يتصدر اليمين المتطرف المشهد، مبتسمًا بذات ابتسامة "القط شيشاير" الماكرة، سواء كان في هيئة الملياردير ونجم التلفاز السابق دونالد ترامب في الولايات المتحدة، أو في شخص نايجل فاراج -ذلك التاجر السياسي المتصنّع- في بريطانيا.

تضمّ حكومات دول كإيطاليا، والمجر، وفنلندا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وهولندا، وكرواتيا، أحزابًا ذات ميول فاشية. أما الأحزاب اليمينية المتطرفة، فقد بدأت تزاحم على السلطة في فرنسا وألمانيا والنمسا والسويد، ولأول مرة في تاريخ بريطانيا. وقد تجلّى هذا التوجّه في ازدياد عدد المندوبين القوميين المتشددين المنتخبين للبرلمان الأوروبي العام الماضي.

* هذه المقالة صادرة عن Middle East Eye، منشورة بموقعها الإلكتروني بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٥م بعنوان: "The new fascism: Israel is the template for Trump and Europe's war on freedom"

على الرابط: <https://2h.ae/uQpk>

١ خلال حملته الرئاسية في مدينة ترافيرس، ولاية ميشيغان، في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤م (آنا مونيمايكر/ غيتي إيماجز/ وكالة فرانس برس)



وفي ظل غياب بدائل حقيقية، لا يبقى في المشهد سوى تكنوقراطيين منزوعي الدسم، مثل رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ونائبة الرئيس الأمريكي السابقة كامالا هاريس، وهم جميعاً يقدمون ذات السياسات الفاشلة التي مهّدت السبيل أصلاً لعودة الفاشيين.

التخفي في العلن:

لم تأت هذه التحولات من فراغ، بل كانت حصيلة عقود من التراكم والطهي على نار هادئة. ولا ينبغي أن يكون ذلك مدعاة للدهشة، فالمستودع الرئيسي للأفكار الفاشية في الغرب منذ الحرب العالمية الثانية ظلّ مختبئاً في وضوح النهار: اسمه إسرائيل.

إن الحملة الغربية العنيفة على أبسط الحقوق الأساسية، كحرية التعبير السياسي وحرية البحث الأكاديمي، تُنفذ باسم "حماية إسرائيل"، ومن أجل الدفاع عن أولئك اليهود الغربيين الذين يصفقون لجرائمها.

الفاشية تنبعث الآن من الظلال في الولايات المتحدة وأوروبا، بالتزامن مع ارتكاب إسرائيل، على مرأى ومسمع من العالم، إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة، مدججةً بالسلح و مدعومة بغطاءٍ دبلوماسي من حلفائها الغربيين. ولم يكن من المتوقع أن تعود الفاشية إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية بزيّ النازيين، أو مرتدية الأحذية الثقيلة، أو رافعة راية الصليب المعقوف.

بل إن إسرائيل، وبدعم غربي سافر، واصلت تنفيذ ما لم يعد بمقدور الدول الغربية ذاتها تبريره بعد الحرب العالمية الثانية.

فعندما اضطّر الغرب -على مضض- إلى السير في طريق إنهاء الاستعمار والحقبة الكولونيالية في إفريقيا وآسيا، مُنحت إسرائيل تفويضاً مطلقاً، ودعمًا غير محدود لتأسيس مشروع إثني-قومي عنيف فوق أرض شعبٍ آخر.

غدت فوقية اليهود مقبولة دون نقاش أو تراجع، في الوقت الذي لم يعد فيه تفوق العرق الأبيض محل قبول. وازدادت جرأة إسرائيل في سياساتها الطاردة والعنصرية، فعمدت إلى حصر الفلسطينيين في جيوب ضيقة ومغلقة، جُردوا فيها من حقوقهم الأساسية، وتعرّضوا لاعتداءات عسكرية متواصلة.

واستمر هذا النهج حتى بعد انطلاق حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة منتصف الستينيات، التي أنهت قوانين "جيم كرو" العنصرية في الجنوب الأمريكي. كما تواصل خلال التسعينيات، حين أُجبرت قيادة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا -وهو مشروع استعماري غربي آخر- على الخضوع لمسار المصالحة مع الأغلبية السوداء.

وظلت إسرائيل، رغم ذلك كله، الحليف الأثير والطفل المدلل لدى الغرب، حتى وهي تتحدى موجة التغيير التقدمي التي روج لها الغرب نفسه في أماكن أخرى.



الفاشية بثوب جديد: كيف تُصدّر إسرائيل نموذجها القمعي لتزامب وأوروبا في معركتهم ضد الحريات؟

٤

السلوك الوحشي:

شكّل صعود الفاشية في أرجاء أوروبا خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي صيحة إنذار دفعت بالقيادات الغربية إلى تعزيز المؤسسات الدولية، التي اتخذت من "حقوق الإنسان" شعارًا ومرجعيةً.

وقد كان تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ م تجسيدًا لهذه القيم، وتلاها بثلاث سنوات صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إنشاء هيئات قانونية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة الأنظمة الخارجة عن القانون.

وكان الهدف من كل ذلك هو الحيلولة دون تكرار أهوال الحرب العالمية الثانية، من معسكرات الموت النازية إلى القصف الحارق الذي نفذته الحلفاء ضد مدن ألمانيا واليابان.

ولهذا، وُجد المشروع العرقي الإسرائيلي، الذي سعى إلى استعمار فلسطين عبر إجلاء أو قتل سكانها الفلسطينيين واستبدالهم باليهود، في صدام دائم مع تلك المؤسسات الرقابية الجديدة، منتهكًا عشرات قرارات الأمم المتحدة. ومع ذلك، كانت واشنطن دائمًا على أهبة الاستعداد لوقيته من أي تبعات.

وليس المقصود هنا أن بقية الدول لم ترتكب جرائم مروّعة، فخلال سعيها لتثبيت مكانتها كقوة عظمى خلال الحرب الباردة، دمّرت الولايات المتحدة مناطق واسعة من جنوب شرق آسيا بحملات القصف الجوي المتصلة بحرب فيتنام.

• ترامب وتنتياهو يريدان من الفلسطينيين الاستسلام، لكنهم لن يفعلوا ذلك أبدًا:

وعلى خلاف الدول الغربية، لم تُكَلَّف إسرائيل نفسها حتى عناء التظاهر بالالتزام بمبادئ النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. فحقيقة فلسفتها التأسيسية أنها على النقيض التام من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بل إنها رفضت صراحةً مفهوم الحقوق الإنسانية العالمية، وتجاهلت في قوانينها الأساسية -التي تُعد بمثابة دستور- مبدأ المساواة.

وفي الوقت ذاته، شكلت ممارسات إسرائيل المستمرة من القمع العسكري للشعب الفلسطيني انتهاكًا صارخًا لاتفاقيات جنيف. ومثل جنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري، لم يمر يوم واحد، منذ إعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ م، دون ممارسة العنف البنيوي بحق السكان الأصليين، بهدف إزاحتهم وإحلال غيرهم.

لم يشهد الناس هناك يومًا لم تُمارس فيه إسرائيل سياسات الفصل والتمييز، وتدمير التجمعات السكانية، والاستيلاء على الأراضي، واقتلاع الزرع، وقطع الطرق، واحتجاز الناس في معسكرات التعذيب، وعزلهم عن العالم أو قتلهم.

ولولا كوابح القانون الدولي، والحرج السياسي الذي قد يلحق بالولايات المتحدة وأوروبا نتيجة دعم هذا السلوك الوحشي، لكانت إسرائيل نفذت مخطط الإبادة بوتيرة أسرع وبصورة أكثر فجاجة.



لكن حتى هذه الكوابح باتت اليوم على وشك الزوال. فالإبادة الجارية في غزة، المدعومة بشكل فح من الغرب، ما كان لها أن تحدث إلا في بيئة سياسية انهارت فيها فكرة الحقوق الإنسانية العالمية، وتآكل فيها معنى قدسية الحياة البشرية.

تشويه المبادئ وتفصيل القيم:

لقد قسمت إسرائيل خطابها السياسي بشكل استعراضي بين جناح "ليبرالي" مزعوم وآخر يميني صهيوني، كما لو كان هناك صراع أيديولوجي حقيقي. لكن الواقع أن السياسة الإسرائيلية بجناحيها، ذات طبيعة فاشية واضحة.

كلا الطرفين يستند إلى فكرة أن لليهود الإسرائيليين - وغالبيتهم من المهاجرين الجدد - حقوقاً تفوق حقوق السكان الأصليين الفلسطينيين، وأن على كل فلسطيني يرفض الخضوع لعبودية دائمة أن يُعاقب.

النقاش داخل الصهيونية لا يدور حول ما إذا كان يجب ممارسة هذا التمييز، بل حول حدود تطبيقه: ما هو نطاق الأراضي التي يجب أن يتمتع فيها اليهود بحقوق مُطلقة؟ وما مدى شدة العقاب الواجب إنزاله بالفلسطينيين غير الممثلين؟

وقد عكست هذه الجدالات - في معظمها - الانقسامات بين التيارات العلمانية والدينية داخل إسرائيل، وبين بعض فئات المجتمع التي لا تزال تهتم لصورة إسرائيل على الساحة الدولية.

ومع مرور الوقت، وبسبب رفض الفلسطينيين الانصياع لمبدئها التأسيسي: "اركع أو عوقب"، تحوّل الخطاب السائد في إسرائيل من صهيونية ليبرالية منشغلة بالمظاهر، إلى صهيونية يمينية متطرفة، متفاخرة لا تعتذر. ولهذا نرى اليوم فاشيين مُعلنين يجلسون بفخر داخل الحكومة الإسرائيلية.

ولهذا أيضاً، انضم حزب الليكود الحاكم في إسرائيل، الشهر الماضي، كعضو مراقب في تحالف "الوطنيون من أجل أوروبا"، وهو تكتل لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، كثير منها ذو ارتباطات نازية أو نازية جديدة. وقد لاقى الليكود ترحيباً حاراً في المؤتمر التأسيسي الذي عُقد في مدريد، وأشاد القادة بقيمهم المشتركة.

كل هذا لم يحدث سراً؛ فإسرائيل هي آخر معقل استعماري كبير للغرب، إنها ساحة اختبار تستخدمها الصناعات العسكرية الغربية لتجربة أسلحتها على الفلسطينيين، الذين يُعاملون كفتران تجارب. وهي الميدان الذي تُختبر فيه مرونة القانون الدولي، حيث تُحرّف مبادئه وتُشوّه ثم تُداس وتُركل على مرأى من الجميع. وهي أيضاً المنصة التي بُني عليها خطاب الضحية اليهودية والمسيحية، لتبرير الحرب على الشعب الفلسطيني، وعلى المسلمين بشكل عام.



الفاشية بثوب جديد: كيف تُصدّر إسرائيل نموذجها القمعي لتزامب أوروبا فيه معركتهم ضد الحريات؟

قصة التمويه المثالية:

كل ذلك من المفترض أن يستمر بلا اعتراض أو مساءلة! فقد طوّر الغرب سرديّة تمويه مثالية لحماية هذا المشروع الفاشي المدلل: فكل من يعارض إخضاع الشعب الفلسطيني وقمعه يُتهم بأنه ينكر على الشعب اليهودي حقه في تقرير مصيره، وبذلك يُوصم بأنه "معادٍ للسامية".

وفي السياق ذاته، كل فلسطيني يقاوم هذا القمع والإخضاع يُوصف بالإرهابي، وبالتالي فكل من يدعمه يُعدّ متحالفاً مع الإرهاب.

وفي قفزة منطقية إضافية، وبما أن الغرب يصور الفلسطينيين كجزء من الجماهير المسلمة في العالم العربي - رغم وجود عدد كبير من المسيحيين والدروز الفلسطينيين - فقد بات من السهل تصوير مقاومة الفلسطينيين للاضطهاد الإسرائيلي على أنها امتداد لما يُسمى "الخطر الإسلامي" ضد الغرب.

والحقيقة أن أي جماعة فلسطينية لا تسعى لغزو الغرب أو فرض الشريعة في أوروبا أو الولايات المتحدة، بل تسعى فقط لتحرير أرضها من عقود من الاستعمار والتطهير العرقي.

إن حرية التعبير، وحق الاحتجاج، والحرية الأكاديمية - وهي أعمدة الديمقراطية الليبرالية - تُنبذ اليوم على عجل وتذبح بسكين التبرير. وكما هو متوقع، فكلما طال أمد هذا القمع المدعوم بسخاء غربي، زاد عدد الفلسطينيين الذين يلجئون إلى جماعات مقاومة أقل تصالحاً، كحركة حماس المصنفة منظمة إرهابية في المملكة المتحدة وغيرها من الدول.

لكن لا بأس، إذ تُقدّم إسرائيل في الخطاب السائد كدولة صغيرة بطولية تدافع عن الغرب في وجه "جحافل المسلمين". وفي قلب هذا الخطاب الذي يقلب الحقائق رأساً على عقب، تظهر إسرائيل كحصن إنساني في مواجهة "وحشية" الفلسطينيين والمسلمين.

ومن هذا المنطلق، يمكن لوزير بريطاني سابق مثل مايكل غوف أن يكتب مقالاً وسط مجازر غزة بعنوان: "يجب ترشيح الجيش الإسرائيلي لجائزة نوبل للسلام!".

ومن هذا المنطلق، يستطيع كاتب معروف مثل هوارد جاكوبسون أن يطالب بالصمت أمام قتل وتشويه عشرات الآلاف من أطفال غزة، لأن الدفاع عنهم يُعد "افتراءً دمويًا" ضد اليهود.

ومن هذا المنطلق أيضاً، تكتب الصحفية ميلاني فيليبس - المتكررة الظهور في قناة BBC - قائلة: "إن دعم القضية الفلسطينية اليوم، هو تسهيل لكرهية اليهود المريضة والقاتلة".

إنها سرديات موهومة، مفعمة بالشفقة الذاتية، ما كانت لتبدو غريبة على أسلافنا الأوروبيين الذين نهوا إفريقيا، واستعبدوا "شعوبها المتوحشة"، وقتلوا الملايين ممن رفضوا التفوق الحضاري المزعوم للغرب.



العودة المقنّعة:

لم يكن للفاشية أن تعود إلى أوروبا أو الولايات المتحدة بزي النازيين. لم تكن لتظهر مجدداً بالأحذية العسكرية الثقيلة، أو حاملةً رايات الصليب المعقوف. بل كان من المتوقع تماماً أن تعود بهيئة جديدة: أنيقة، متلفزة، متنكرة في هيئة من يتهم خصومه - لا نفسه - بأنه النازي الحقيقي.

قمع جامعة كولومبيا يعري الجامعات كساحات للقوة الإمبريالية:

يتجلّى هنا تحديداً الدور المزدوج الذي تلعبه إسرائيل؛ فهي لم تكتفِ بأن تكون نموذجاً للفاشية الحديثة، تُعيد إحياء مفاهيم التفوق العرقي والاستعمار والإبادة الجماعية، بل سهّلت أيضاً على الدول الغربية تبرير هذا المشروع الفاشي ومنحه شرعية أخلاقية. لقد جرى تسويق دعم الهرميات التراتبية من العنصرية التي تُقصي الفلسطينيين وتُفني حياتهم، باعتباره ضرورة لحماية اليهود.

ومن هنا، أصبح من الممكن تقديم الإبادة الجماعية بوصفها قضية أخلاقية نبيلة. ولهذا السبب شعر كير ستارمر بالقدرة على التصريح بأن لإسرائيل الحق في حرمان أكثر من مليوني فلسطيني من الغذاء والماء والوقود. إبادة جماعية كان سيرفضها في ظروف أخرى - بل وقد رفضها بالفعل - باتت مقبولة، فقط لأن إسرائيل هي من تنفذها.

ولهذا أيضاً، لم تلقَ تقارير الأمم المتحدة حول "الأفعال الإبادية" التي ترتكبها إسرائيل أي صدى يُذكر في الإعلام الغربي. فقد أظهرت تلك التقارير كيف أصبح الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الفلسطينيين المحتجزين تعسفاً أداة ممنهجة للمساومة مقابل الرهائن الذين تحتجزهم حماس في غزة.

ولذلك، لا يزال بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل -المطلوب كمجرم حرب- مُرحباً به في عواصم الغرب، إلى جانب جنرالاته الذين يُشرفون على الإبادة الجارية في غزة.

حسابات زائفة:

لقد سمحت المجاملة الغربية المتواصلة للفاشية الصهيونية، بأن تتسلل أفكارها بهدوء إلى مجتمعاتنا، فلا تزال الصهيونية تُعامل بتقديس شبه ديني. فإذا كانت الهرميات العرقية مقبولة ومُبرّرة في إسرائيل، فلماذا لا تكون كذلك في الولايات المتحدة وأوروبا؟

من هنا، نجد شريحة كبيرة من مؤيدي ترامب يطلقون على أنفسهم وصف "الصهاينة البيض". إنهم يرون في دولة إسرائيل المحصّنة باليهود نموذجاً يُحتذى به لأمريكا "البيضاء المُحافظة" في مواجهة ما يسمّونه بـ"الاستبدال العظيم".

وإذا كانت حماية اليهود في إسرائيل تُبرّر ارتكاب أي جريمة بحق الفلسطينيين، فلم لا يُبرّر كذلك ارتكاب المخالفات من قبل الدول الغربية بحق شعوبها؟



فحماية اليهود تعني -وفق هذا المنطق- أن أي خطاب ناقد لإسرائيل يجب أن يُجرّم، حتى لو كانت إسرائيل ترتكب جرائم حرب وإبادة، لأن هذا النقد قد يسيء لمؤسسات يهودية داخلية تدعم أفعال إسرائيل.



صورة: مظاهرة تطالب بالإفراج عن الطالب محمود خليل من جامعة كولومبيا، خلال تجمع احتجاجي أمام البيت الأبيض في ١٨ مارس ٢٠٢٥م (أندرو هارنيك/ غيتي إيماجز/ وكالة فرانس برس).

• سحق الحرية الأكاديمية:

يجب سحق الحريات الأكاديمية أيضاً حمايةً لمشاعر الطلبة والأساتذة اليهود الذين يرون أن قتل الآلاف من أطفال غزة هو ثمن مقبول لإعادة بسط قوة الردع الإسرائيلي.

وبمنطق عقلاني-ذاتي، أي يهودي غربي لا يُظهر ولاءً مطلقاً لإسرائيل يُوصف بأنه "اليهودي الخاطئ"، أو حتى يُوصم بـ"الفلسطيني"، كما وصف ترامب زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ الأمريكي تشاك شومر. في هذه المعادلة المشوّهة لحقوق الإنسان، توضع مشاعر الصهاينة في قمة الهرم، بينما يُسحق حق الفلسطينيين في الحياة في قاعدته.

ولهذا، تسعى السلطات الفيدرالية الأمريكية الآن إلى خلق سابقة قانونية عبر خطف وترحيل المقيم الدائم محمود خليل، لمشاركته في قيادة احتجاجات طلابية ضد الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة. وقد وُجّهت له تُهم بلا أدلة، منها: الانتماء لحماس، ودعم الإرهاب، وتبني آراء معادية للسامية، ورغبة مزعومة في تدمير الغرب من خلال التطرف الإسلامي.

إن المسؤولية عن ثمانية عشر شهراً من الإبادة الجماعية في غزة تقع علينا. إنها إبادة نحن من صنع أيدينا. وها هي، قبل أن تكتمل، تبدأ بالارتداد نحونا.



الفاشية بثوب جديد: كيف تُصدّر إسرائيل نموذجها القمعي لتزامب أوروبا في معركتهم ضد الحريات؟

٩

وتمامًا كما استخدمت إسرائيل الذكاء الاصطناعي لتحديد أهدافها في غزة، مستخدمةً أوسع التصنيفات الممكنة كمحفزات خوارزمية، تقوم الإدارة الأمريكية باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد من هو "مرتبط بحماس"، ومن هو "إرهابي"، ومن هو "معادٍ للسامية"، بأوسع تعريف ممكن.

في الوقت ذاته، تتعرّض المؤسسات الأكاديمية الأمريكية لسحب منحها الفيدرالية، بحجة أنها لا تفعل ما يكفي لمحاربة "معاداة السامية"، وذلك عبر قمع الاحتجاجات المناهضة للإبادة. أما الجامعات المطيعة فتسارع للانضمام إلى حملة القمع الحكومية.

وتقوم الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب بتأطير هذه الإجراءات -وما سيأتي بعدها- ضمن حملة جديدة بعنوان: "الحرب على معاداة السامية"، على غرار: "الحرب على الإرهاب".

وفي هذا السياق، تخلق واشنطن أرضية شيطانية لتجريم قطاعات واسعة من الطلبة الأمريكيين، وكذلك من المجتمع اليهودي، لا سيما الشباب اليهود الذين يرفضون أن تُرتكب إبادة جماعية باسمهم. فهؤلاء جميعًا يواجهون الآن خطر وسمهم بأنهم "على صلة بالإرهاب".

وليس ترامب وحده من يفعل ذلك؛ فحكومة كير ستارمر في بريطانيا، شأنها شأن سابقتها، ترعى مناخًا سياسيًا تُشوّه فيه سمعة الصحفيين، والأكاديميين، والطلبة، والمنظمين، والساسة، والنشطاء -وكثير منهم من اليهود- واتهامهم بكرهية اليهود، وتحويل احتجاجاتهم ضد الإبادة إلى "معاداة للسامية".

وقد استعانت الحكومة البريطانية بقوانين الإرهاب وتشريعاته ذات الصياغة الغامضة والاستثنائية، للتحقيق مع من تتهمهم بالتعبير عن آراء أو ذكر حقائق تنتقد إسرائيل بشدة، بزعم أن انتقاداتهم "قد تُشجّع على دعم حماس".

إن حرية التعبير، وحق الاحتجاج، والحرية الأكاديمية -وهي أعمدة الديمقراطية الليبرالية- تذبح الآن على المقصلة، ويُعاد تعريفها على أنها "تهديد للديمقراطية".

هرمية قيمة الإنسان:

يتضح الآن نمط مقلق أخذ في التشكل؛ لقد أعادت إدارة ترامب إحياء "قانون أعداء الأجنبي" (Alien Enemies Act)، وهو تشريع غامض من القرن الثامن عشر، يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات استثنائية لإخفاء الأجانب أثناء الحروب دون أي إجراءات قانونية. وقد استُخدم هذا القانون ثلاث مرات فقط في التاريخ، كان آخرها لاعتقال عشرات آلاف الأمريكيين من أصول يابانية إبان الحرب العالمية الثانية دون محاكمة.

وفي النظام الجديد لترامب، يمكن لأي شخص أن يُعامل كما لو كان فلسطينيًا. وقد اختبرت الإدارة هذا القانون أولاً على فئة اعتقدت أن لا أحد سيدافع عنها: مجموعة وُصفت بأنها "مجرمون فنزويليون". لكن من المؤكد أن الإدارة تسعى لتوسيع نطاق تطبيقه.



كما أعادت إدارة ترامب السابقة إحياء "قانون التجسس" لعام ١٩١٧م، واستخدمته ضد غير مواطن، وهو الصحفي جوليان أسانج، حيث اعتُبرت تغطيته لانتهاكات أمريكا وبريطانيا في العراق وأفغانستان "تجسسًا". وقد سُنَّ هذا القانون في عُجالة أثناء الحرب العالمية الأولى.

وكان هدف واشنطن من استهداف أسانج هو خلق سابقة قانونية تسمح لها باختطاف أي شخص، في أي مكان في العالم، واحتجازه لأجل غير مسمى بصفته "جاسوسًا".

ومن المرجح أن مسؤولي ترامب ينقبون الآن في دفاتر القوانين القديمة بحثًا عن تشريعات مهجورة يمكن استغلالها لقمع المعارضة وسجن من يقف في طريقهم. لكن أسوأ السوابق موجود بالفعل، وقد وفرته إسرائيل.

فإذا كانت إسرائيل قادرة على إبادة شعب فلسطيني خاضع لاحتلالها منذ عقود، بزعم أنه يمثل تهديدًا وجوديًا مستقبليًا من قِبَل مجموعة مسلحة صغيرة، وتحظى رغم ذلك بدعم غربي صريح، فلماذا لا تستطيع الولايات المتحدة وأوروبا أن تحذوا حذوها؟ بإمكانهما اللجوء إلى مزاعم مشابهة لفرض معسكرات اعتقال جماعية، أو ترحيل، أو حتى برامج إبادة.

كان اليهود الألمان ينظرون لأنفسهم باعتبارهم مواطنين ألمان، حتى قررت حكومة هتلر أنهم عنصرٌ دخيل تجب معاملته وفق قوانين مختلفة. ولم يحدث هذا بين ليلة وضحاها، بل كان انزلاقًا تدريجيًا وتراكميًا في المعايير القانونية، أضعف قدرة المجموعات المستهدفة على المقاومة، وأضعف قدرة مؤيديهم على الاحتجاج، بينما تبعت الأغلبية المسار بشكل أعمى.

في الواقع، لم تختفِ الفاشية يومًا، بل فوّضها الغرب لدولة عميلة، لتقوم بالنيابة عنه، في الشرق الأوسط، بترسيخ أفكار بشعة حول هرمية قيمة الإنسان.

نحن نتماهى مع إسرائيل لأنه قيل لنا إنها تمثلنا وتمثل قيمنا وحضارتنا. والحقيقة أنها تمثلنا فعلاً، ولهذا فإن مسؤولية ثمانية عشر شهرًا من الإبادة الجماعية في غزة تقع علينا. إنها إبادة من صناعتنا. وها هي، قبل أن تكتمل، تعود لتعضنا.

م

صادر عام ٢٠٢٥ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء
منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkansrp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing